

وما ارتكب السامع ووجه ارتكاب القوم هذا السامع
ما ذكره المحشي في الغيبة الثانية من العقد الاول من الالهتام
بالاصلين وهما التبعية والكثيرة والاعراض عن القويين
رحمة الله **الموصوف بالانحار** ووجه الشبه صرح ايضا هو
الوجد الذي كان بين الموت المحذور والسبع فان الموت
المحذور لما كان شبيها بالموت السبع لزم ان يكون مشبها
لما هو مشبه مع السبع ايضا ويمكن ان يجتهد الجواز المرسل
بجلافة الاطلاق والتقييد ايضا عند الرحمن **يكون مستوعلا**
في غير غناه فعلى هذا الرفع يظهر وجه تسمية السامع
ملكية **منه** وان كانت حقيقة **باسم** على سبغ من الشارح
في الغيبة الاولى من العقد الثالث من انما يستحق ذلك
الاثبات من المشبه **رحمة الله لاني الغاية فله اى**
السكالي فبعد ان قول المصنف في السؤال والسكالي قد
صرح بان نطقه مستعار للامر الوهمي على ان السكالي
ما عدل عن مذهبه في التخييلية بعد فهم صحح الجواب
الثاني الا ان يقال مواد الحجب انه لما رها الى الكنية واورد
عليه تلك وقعت فيما هربت منه فخرج عمل عن تخيلية الى
تخييلية القوم **منه** وفيه ايضا **الاسم** في الجواب الاول رحمه
ذكره بعد تحقيقه ووجه ما ذكره من غير انما ذكره ما اورد

اورد المحشي على المصنف في الغيبة الثالثة من العقد
الاول من ان المناسب ليجاز هذه المسئلة ان لا يذكر
انكار الكافي التبعية هنا بل يعرض عنه في هذا العقد
ويكتفي بذكره في العقد الثاني المعقود لتحقيق الكناية
بعد الرحمن فاختار ذكر حديث الرعيب فبعد ان هذا ال
يدفع الاعتراض على الوجد الذي قرره انما ان حاصله على
ذلك ان المناسب ذكره بعد ذكر الاصل والفرع جميعا لان
مبناه على تحقيقهما ولا شك ان هذا الابداع لما ذكره ان يذكر
حديث الرعيب الفرع على الوجد السابق لا يفوت
ذكره عقيب الاصل بل يكون عقيبهما جميعا لو كان
مراد المعتض ان المناسب ذكره عقيب الفرع فقط
لان مبناه على تحقيقه فقط لا يدفع به وليس فليس
على انه لا اصلية بالنظر الى التردد وانما الاعتقاد به فافهم
احمد جلي الماني كلفها مضمرة فالصواب ان قوله لا يكون
المتبادر بحيث لا يخفى بل يكاد ان يكون المتبادر خلافة
اذ تعزبه لاحتمال التشبيه وحده يقتضى ذكر الاركان
قنائل على ان ما ذكره في راس العقد من قوله انما يشبه
امر باختره تسمية وانما على المرام هذا فالصواب ان
يقال بل قوله فالصواب الاول ان يقال والعجب انه